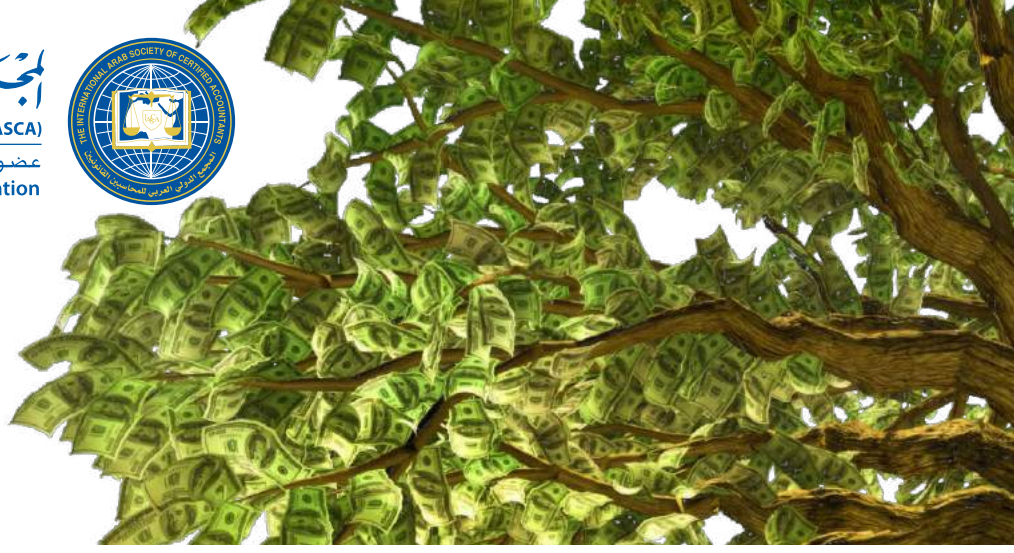
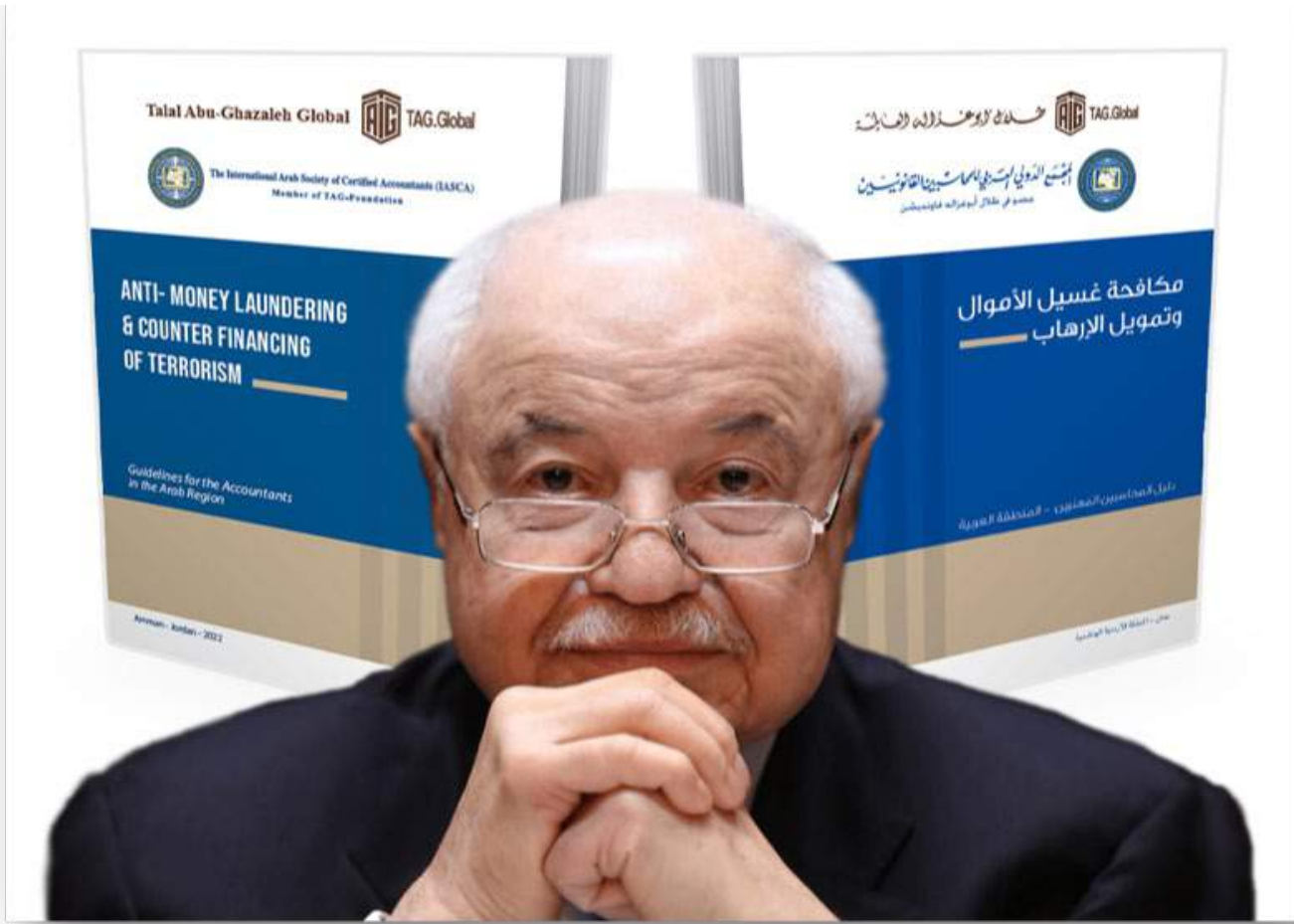


مجلة المجمع

تشرين الثاني ٢٠٢٣ - الإصدار ١٠٨



بوابتك إلى المحاسبة والتدقيق وقواعد السلوك المهني



نشر دليل "مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب"
مجانا

رئيس التحرير : سالم العوري

إعداد : سمر فليفل

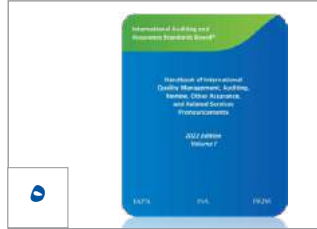
مراجعة وتدقيق : سعادة الأستاذ حسن ابو نعمة

تصميم : قسم التصميم، في مجموعة طلال أبوغزاله



في هذا العدد:-

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC
يصدر نسخة عام ٢٠٢٢ من دليل
الإصدارات الدولية لإدارة الجودة
والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكد
الأخرى والخدمات ذات العلاقة



نشر دليل «مكافحة غسيل الأموال
وتمويل الإرهاب» مجاناً



القطاع العام يحتاج للاستعداد لتقارير
الاستدامة وتحديات التأكد



المجمع العربي الدولي للمحاسبين
القانونيين يعقد امتحان مؤهل
(IACMA)



مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي
يطلق حملة توعية حول مقترح المعيار
الدولي للتأكد على الاستدامة ٥٠٠٠



الأخطاء الشائعة في أعمال لجان
التدقيق إعداد: علاء عبدالعزيز
أبونية / MACC, CIA, CPA,
CRMA, CICP



الذكاء الاصطناعي والأتمتة الذكية ..
فرص للمحاسبين المحترفين



نشر دليل «مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب» مجاناً



لإرشادات مجموعة العمل المالي بخصوص النهج القائم على المخاطر لمهنة المحاسبة، وتستوفي متطلبات توصيات (٤٠ FATF) المتعلقة بالتزامات مهنة المحاسبة «متطلبات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب»، حيث تعد هذه الإرشادات الأحدث والأكثر تطوراً في الدول المتقدمة.

وشملت الإرشادات جميع المفاهيم والإجراءات التي على المحاسبين الإلمام بها لتمكينهم من مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، وفي ذات الوقت ضمان عدم استخدام المحاسبين لخدماتهم في دعم الأغراض الإجرامية، وإنما تسهيل المعاملات الحيوية التي تدعم الاقتصاد وتحافظ على ثروات ومقدرات بلادهم.

توضح هذه الإرشادات مسؤوليات المحاسب تجاه مكافحة غسيل الأموال، بدءاً من إعداد إطار لتقييم المخاطر والحفاظ على تنفيذها، وصولاً إلى قرار نهائي بخصوص التعامل مع العملاء مرتفعي الخطورة والمشتبه بقيامهم بغسيل الأموال.

عمان- نشرت جميع المؤسسات التي يرأسها سعادة الدكتور طلال أبوغزاله على مواقعها الإلكترونية دليل «مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب»، منها المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين [IASCA](http://iasca.org) وجمعية المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين [ASCA\(Jordan\)](http://ASCA(Jordan)).

ويأتي توفير الدليل «مجاناً» تطبيقاً لتعليمات رئيس المجمع والجمعية سعادة الدكتور طلال أبوغزاله والتي جاءت انطلاقاً من رؤيته لمساعدة المحاسبين على الامتثال لالتزاماتهم التي تفرضها قوانين وتشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية.

وقال الدكتور طلال أبوغزاله «لقد اجتهدنا بالعمل لوضع هذا الدليل الذي يعد الأول من نوعه، لمساعدة المحاسبين على الامتثال لالتزاماتهم التي تفرضها قوانين وتشريعات مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب في الدول العربية، موضحاً أن المحاكم عليها اللجوء للقوانين واللوائح المحلية واللوائح الدولية للمساعدة في اتخاذ القرار بشأن ارتكاب إحدى الشركات التي تخضع لتلك القوانين واللوائح أية مخالفة.

للاطلاع على الدليل يرجى [الضغط هنا](http://iasca.org).

وتتبع الإرشادات الواردة في الدليل الخطوط العريضة





وزيادة المعرفة في مجالات متعددة بالإدارة، والمحاسبة المالية، ومحاسبة التكاليف، والاقتصاد والتمويل.

عمّان - عقد المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA) امتحانات مؤهل «محاسب دولي عربي إداري معتمد (IACMA)» في مختلف أنحاء الوطن العربي، وذلك للمرة الثانية خلال العام ٢٠٢٣ خلال شهر أكتوبر/ تشرين أول.

وتم الإعلان عن نتائج الدورة من خلال الموقع الإلكتروني الخاص بالمجمع www.iascasociety.org.

يشار إلى أن المؤهل يهدف إلى تأهيل المشاركين لأعلى المستويات في مجال المحاسبة الإدارية لتمكين المرشحين من تحليل البيانات المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي وإدارة المخاطر

الأخطاء الشائعة في أعمال لجان التدقيق

إعداد: علاء عبدالعزيز أبونبعة / MACC, CIA, CPA, CRMA, CICP

يعد وجود لجنة للتدقيق (منبثقة من مجلس إدارة المؤسسة) أحد السمات الرئيسية الدالة على تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة، حيث تعمل هذه اللجنة على ترسيخ ثقافة الالتزام والمساءلة داخل أي مؤسسة بغض النظر عن طبيعة نشاطها أو حجمها، وذلك من خلال تقديم تامين معقول (Reasonable Assurance) ^(١) عن كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة المطبقة في المؤسسة، بالإضافة إلى التأكد من استقلالية ونزاهة مراجع الحسابات الخارجي.

ومن هذا المنطلق تقوم الجمعيات العامة للمساهمين أو مجالس إدارات المؤسسات (حسب أفضل الممارسات في الحوكمة) بتشكيل لجان للتدقيق منبثقة منها تتسق مع طبيعة نشاط المؤسسة من حيث عدد أعضائها أو الجدارات ^(٢) الواجب توفرها في أعضائها، ولذلك الكثير من مدونات الحوكمة حول العالم سعت إلى تنظيم دور لجان التدقيق لتعظيم فاعليتها لأنها تعتبر أهم لجنة رقابية منبثقة من مجلس الإدارة.

يجب أن تلعب لجان التدقيق دوراً فاعلاً في التحقق من كفاءة وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة لمساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها وتعظيم مصالح جميع أصحاب المصالح وبالتالي تحقيق استدامتها. إلا أنه هناك بعض الأخطاء التي تقوم بها هذه اللجان والتي تؤثر سلباً على قدرتها في إتمام هذا الدور الهام. التالي جملة من الأخطاء الأكثر شيوعاً، والتي قمت بحصرها من خلال احتكاكي المباشر بالكثير من لجان التدقيق في عدد من الدول العربية ومن خلال التحدث مع العديد من الزملاء في المهنة:

أولاً: أخطاء في تشكيل اللجنة وعلاقتها مع باقي لجان المجلس

يعد حسن تشكيل لجنة التدقيق أهم عامل في فاعلية اللجنة. ومن أكثر الأخطاء شيوعاً في تشكيل اللجنة:



١. عدم وجود معايير واضحة للعضوية في اللجنة.
٢. عدم وجود أي دور للجنة الترشيحات والمكافآت في التوصية بقبول الترشيح وإعادة الترشيح لعضوية اللجنة، وفي التأكد من عدم انتفاء صفة الاستقلالية عن الأعضاء المستقلين في اللجنة.
٣. وجود عضو مجلس إدارة تنفيذي أو أي تنفيذي آخر أو حتى رئيس مجلس الإدارة في اللجنة ^(٣).
٤. عدم مراعاة أن يكون العضو المستقل أو الأعضاء المستقلين في اللجنة مكملين لباقي الأعضاء ^(٤) من ناحية الجدارات. مهم أن يكون لدى كل عضو في اللجنة معرفة جيدة بنظم الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية وبالمؤسسة، ولكن ينبغي أن يكون لدى أحد الأعضاء على الأقل معرفة وافية بالمتطلبات المحاسبية ذات الصلة بنشاط المؤسسة. لمعالجة هذا الموضوع فرضت بعض البنوك المركزية على المؤسسات المالية وجود عضو في لجنة التدقيق لديه معرفة وخبرة بالقطاع المالي، وفرضت الكثير من هيئات أسواق المال حول العالم على الشركات المساهمة أن يكون أحد الأعضاء لديه معرفة وخبرة في المحاسبة والتدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية.

١ الترجمة الشائعة لمصطلح «Assurance» هي تأكيد أو توكيد، وأنا لا أتفق معها لأنها توحي بتقديم تأكيد مطلق (Absolute Assurance) وليس تأكيد معقول.

٢ كلمة «جدارة» تشمل عادة المعرفة العلمية والخبرة العملية والمهارات والأخلاقيات.

٣ حسب أفضل الممارسات في الحوكمة؛ يفضل ألا يدخل رئيس مجلس الإدارة في عضوية أي لجنة منبثقة من المجلس.

٤ هذه النقطة تنطبق أيضاً على باقي اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة أو حتى على المجلس نفسه.



٥. الاعتقاد بأن أصحاب الدراسات العليا في المحاسبة مناسبين لعضوية اللجنة، حتى لو لم يكن لديهم أي خبرة عملية. برأيي الخبرات المهنية والمعرفة الناتجة عنها في مجال التدقيق الداخلي ومراجعة الحسابات الخارجية والمحاسبة مختلفة عن المعرفة النظرية.
٦. عدم تنسيق أعمال اللجنة مع باقي اللجان الرقابية المنبثقة من مجلس الإدارة، مثل لجنة إدارة المخاطر ولجنة الامتثال والحوكمة وغيرها.
٧. عدم اعتماد ميثاق اللجنة من مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للمساهمين أو عدم مراجعته وتحديثه بشكل دوري.
٨. قيام مدير التدقيق الداخلي بأمانة سر اللجنة. تصلني الكثير من الاستفسارات من الزملاء حول هذا الموضوع، وجوابي لهم أنه لا يوجد ما يمنع ذلك في الإطار المهني الدولي لممارسة التدقيق الداخلي (IPPF)، ولكن في رأيي عمل أمين السر هو عمل إداري، وله جدارات خاصة قامت بتحديدها الكثير من أنظمة الحوكمة حول العالم، وقد لا تكون موجودة لدى مدير التدقيق الداخلي. كذلك من المتوقع أن تجتمع اللجنة بدون حضور مدير التدقيق الداخلي لمناقشة مواضيع خاصة مع الإدارة التنفيذية أو مراجع الحسابات الخارجي، أو حتى لمناقشة مواضيع خاصة بنشاط التدقيق الداخلي ولا تتطلب حضور مدير التدقيق الداخلي مثل مناقشة تقييم أدائه.
٢. عدم التأكد من تماشي خطط التدقيق الداخلي مع استراتيجية المؤسسة وتغطيتها لأبرز المخاطر التي تواجهها.
٣. عدم التأكد من فاعلية تنسيق أعمال نشاط التدقيق الداخلي مع باقي الإدارات الرقابية الداخلية في المؤسسة (إدارة المخاطر وإدارة الالتزام وإدارة الأمن وإدارة السلامة وغيرها).
٤. عدم معرفة منهجية عمل نشاط التدقيق الداخلي.
٥. عدم مساءلة مدير إدارة التدقيق الداخلي بشكل نقدي عن منجزات نشاط التدقيق الداخلي.
٦. التقصير في تسويق أهمية وجود نشاط مستقل للتدقيق الداخلي في المؤسسة لكل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
٧. عدم اعتماد ميثاق التدقيق الداخلي، أو عدم مراجعته وتحديثه بشكل دوري.
٨. عدم الاجتماع مع مدير إدارة التدقيق الداخلي بدون وجود ممثل للإدارة التنفيذية.
٩. عدم الاطلاع على واعتماد الخطة الاستراتيجية (وليس السنوية) لنشاط التدقيق الداخلي.
١٠. السماح للإدارة التنفيذية بالتدخل في تعيين مدير إدارة التدقيق الداخلي وتعييناته^(٦).
١١. عدم مراجعة واعتماد الموازنة السنوية لنشاط التدقيق الداخلي وتركها بيد الإدارة التنفيذية.
١٢. عدم سؤال مدير إدارة التدقيق الداخلي بصراحة عن تقييمه الشخصي لمستوى استقلالته عن الإدارة التنفيذية ومستوى تعاونها معه.
١٣. عدم عمل تقييم دوري لنشاط التدقيق الداخلي من قبل اللجنة (على الأقل مرة كل سنة)، ومن طرف خارجي (على الأقل مرة كل خمس سنوات).
١٤. الاعتماد بشكل كبير على مدير إدارة التدقيق الداخلي للقيام بواجبات ومسؤوليات اللجنة، والخط الكبير وعدم فهم دور كل من مدير إدارة التدقيق الداخلي وسكرتير/أمين سر اللجنة.
١٥. ضعف تفاعل اللجنة مع نتائج تقارير التدقيق الداخلي، أو عدم اتخاذ الإجراءات الملائمة بحق الجهات التي لا تتفاعل مع تقارير التدقيق الداخلي رغم المتابعات المستمرة من نشاط التدقيق الداخلي؛ الأمر الذي قد يؤدي إلى إحباط فريق التدقيق الداخلي وإضعاف دور نشاط التدقيق الداخلي في المؤسسة.

ثانياً: أخطاء في علاقة اللجنة بالإدارة التنفيذية

وجود علاقة جيدة بين لجنة التدقيق والإدارة التنفيذية مهم لكلا الطرفين. من الأخطاء التي قد تؤثر على العلاقة التنظيمية بينهما عدم مسائلة اللجنة للإدارة التنفيذية في المؤسسة عن ملاحظات التدقيق الداخلي التي لم يتم معالجتها أو تنفيذ التوصيات المصاحبة لها، وعدم تعامل اللجنة بموضوعية مع ملاحظات الإدارة التنفيذية على نشاط التدقيق الداخلي^(٥)، واتباع أسلوب «هذا ليس من شأننا» مع الإدارة التنفيذية والتنصل من المسؤوليات.

ثالثاً: أخطاء في علاقة اللجنة بنشاط التدقيق الداخلي ومدير التدقيق الداخلي

من الأخطاء الشائعة في هذا السياق:-

١. عدم إدراك أعضاء اللجنة بأنهم المسؤولين عن فاعلية وكفاءة نشاط التدقيق الداخلي.

٥ تم استخدام كلمة «نشاط» لأنه يمكن تقديم خدمات التدقيق الداخلي من قبل إدارة أو وحدة مستقلة في المؤسسة أو من قبل طرف خارجي يتم التعاقد معه (Outsourcing) أو خليط بينهما.

٦ كلمة «تعويض» تشمل عادة الراتب والمكافآت والبدلات والعلاوات وباقي المزايا الوظيفية.

- القرارات والتوصيات (من الخطأ الاعتقاد بأن توثيق مناقشة بعض الأمور الحساسة قد يضر بالمؤسسة).
٣. عدم رفع تقارير دورية عن أعمال اللجنة إلى مجلس الإدارة أو الجمعية العامة للمساهمين.
٤. التأخر في إعداد محاضر اجتماعات اللجنة مما قد يؤدي إلى نسيان الأعضاء لجانب مما دار في الاجتماع، أو حتى تأخر أعضاء اللجنة في مراجعة مسودة محضر الاجتماع أو تأخير الاعتماد حتى الاجتماع التالي والذي قد يكون بعد شهور.

سادساً: أخطاء أخرى

١. ترك عملية استقطاب العروض والتفاوض حول أتعاب الإسناد الخارجي (Outsourcing) لبعض أو كل مهام التدقيق الداخلي للإدارة التنفيذية.
٢. عدم متابعة مستجدات القوانين والتشريعات الصادرة والتي تخص نشاطات المؤسسة.
٣. عدم التركيز على أمن المعلومات ومخاطر تقنية المعلومات.
٤. عدم تبني أي آلية تتيح للعاملين في المؤسسة وباقي أصحاب المصالح تقديم ملاحظاتهم بسرية عن أي شيء غير نظامي أو غير أخلاقي، وعدم التحقق من فاعلية تطبيق هذه الآلية بإجراء تحقيق مستقل يتناسب مع حجم الخطأ أو التجاوز وتبني إجراءات متابعة مناسبة.
٥. عدم استغلال اللجنة لأبرز صلاحياتها في حق الاطلاع على سجلات المؤسسة وثائقها، وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، والطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها.
٦. التقصير في الإشراف على إجراءات إعداد التقارير المالية بما فيها الإشراف على السياسات والتقديرات والأحكام المحاسبية المستخدمة من قبل الإدارة التنفيذية في إعداد التقارير المالية، وعدم حصول اللجنة على فهم واضح للإجراءات المستخدمة من قبل الإدارة والمتعلقة باتخاذ القرارات المحاسبية وتعديلها، وخصوصاً التي قد تؤثر بشكل مادي في التقارير المالية.
٧. التقصير في متابعة معالجة الملاحظات وتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير الجهات الرقابية.
٨. التقصير في مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وعدم تقديم مريئياتها حيال ذلك إلى مجلس الإدارة.

دور لجان التدقيق في تطور مستمر، وتركيزها على العناصر التاريخية في ظل تطور بيئة المخاطر وضخامة حجم المهام الملقاة على عاتق مجلس الإدارة لم يعد كافياً. ولذلك عليها زيادة التركيز على التغيرات التنظيمية التي قد تؤثر على الرقابة الشاملة وعمليات إدارة المخاطر والامتثال للأنظمة والقوانين، ومساعدة مجلس الإدارة للقيام بدوره الإشرافي والرقابي على أداء الإدارة التنفيذية، ودعم استقلالية مراقب الحسابات الخارجي وزيادة فاعلية نشاط التدقيق الداخلي ونظم الرقابة الداخلية.

١٦. العمل على قصص أجنحة نشاط التدقيق الداخلي بحجة التوفير في النفقات، وتناسي بأن هذا النشاط هو من يساعد اللجنة في القيام بمسؤولياتها على أكمل وجه تجاه المجلس والجمعية العمومية وباقي أصحاب المصالح. في النهاية أي قصور من نشاط التدقيق الداخلي ستتحمله لجنة التدقيق.
١٧. الموافقة على مشاركة أي من موظفي إدارة التدقيق الداخلي في عضوية لجان التحقيق مع الموظفين الذين عليهم شبهة احتيال وظيفي (Occupational Fraud) (٧).
١٨. منع موظفي إدارة التدقيق الداخلي من العمل مع مختلف اللجان التشغيلية (بصفة عضو مراقب) بحجة تأثيرها السلبي على استقلالية نشاط التدقيق الداخلي.
١٩. التدخل بشكل مباشر في تعيين المدققين الداخليين وفي تعويضاتهم وتقييم أدائهم وعدم ترك الأمر لمدير إدارة التدقيق الداخلي.

رابعاً: أخطاء في علاقة اللجنة بمراجع الحسابات الخارجي من الأخطاء الشائعة في علاقة اللجنة بمراجع الحسابات الخارجي:-

١. عدم الاجتماع الدوري مع مراجع الحسابات المستقل ومناقشة خطة العمل المعروضة، والتأكد من استقلاليته وموضوعيته، أو عدم الاجتماع معه إلا بوجود ممثل للإدارة التنفيذية، وعدم طرح أسئلة نقدية عليه. قلما نجد لجنة تدقيق تناقش بجدية مراجع الحسابات الخارجي برأيه وأسلوب عمله في تغطية تدقيق بعض العناصر الهامة كالاستثمارات ومخصصات الديون وتنفيذ بعض الاختبارات الهامة. تجدر الإشارة هنا إلى أنه من المهم الإدراك بأن تقديم مراجع الحسابات المستقل لأعمال استشارية للمؤسسة و/أو ترك عملية استقطاب عروض من مراجعي الحسابات والتفاوض حول الأتعاب للإدارة التنفيذية قد يؤثر على استقلالية مراجع الحسابات الخارجي.
٢. عدم الطلب من مراجع الحسابات الخارجي تقديم خطاب الإدارة (Management Letter Points)، ودراسة ملاحظاته على القوائم المالية للمؤسسة وعلى كفاية نظم الرقابة الداخلية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.
٣. عدم الإلمام بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) والمتطلبات الضريبية المختلفة وترك الموضوع بشكل كامل للإدارة التنفيذية ومراجع الحسابات الخارجي.

خامساً: أخطاء في اجتماعات اللجنة:

- من الأخطاء الشائعة في اجتماعات اللجنة:-
١. قلة عدد اجتماعات اللجنة أو قصر مدتها، أو ضعف الإعداد المسبق لها من قبل الأعضاء وعدم قراءة المعلومات المتعلقة بجدول الأعمال.
٢. عدم توثيق كافة الأمور التي تمت مناقشتها في محاضر اجتماعات اللجنة أو حتى عدم تدوين اعتراضات أو وجهات النظر الأخرى لأعضاء اللجنة على التوصيات/القرارات التي أخذت. في الاجتماع، والاكتفاء فقط بتوثيق

٧ في رأيي هذا عمل تنفيذي ويؤثر سلباً على موضوعية واستقلالية المدققين، بالإضافة إلى أن هذا العمل يتطلب مهارات وخبرات ومعارف خاصة قد لا تتوفر في المدقق الداخلي.

الذكاء الاصطناعي والأتمتة الذكية... فرص للمحاسبين المحترفين



نيويورك - حصلت المجموعة الاستشارية المختصة بالمحاسبين المهنيين في مجال الأعمال والتابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين على عرض توضيحي من «باسكال بروننت» المحاسب المهني المعتمد CPA وهو أحد رواد مجال الذكاء الاصطناعي.

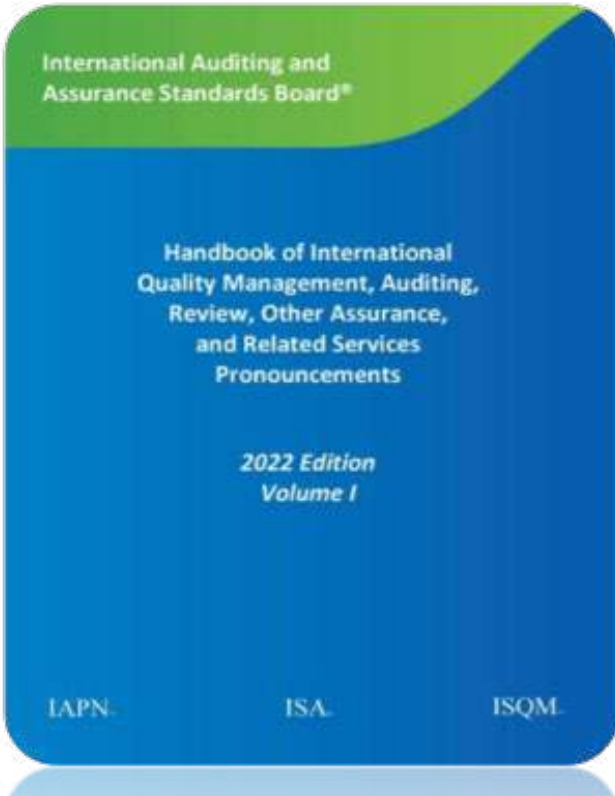
وشارك بروننت بمقطع فيديو مسجل استعرض خلاله دروساً مستفادة وإضاءات معمقة عن الذكاء الاصطناعي والأتمتة الذكية ودراسة أثرهما على أعمال المحاسبين والماليين. ويتيح الذكاء الاصطناعي والأتمتة الذكية فرصاً ذهبية

[للاطلاع على الدروس المستفادة من العرض التقديمي ومشاهدة المقطع المسجل](#)

للمنظمات والأفراد ويشكلان مستقبل المحاسبين المهنيين باعتبارهم قادة وشركاء الأعمال. كما يمكن للتحول الرقمي القائم على الذكاء الاصطناعي أن يدفع بنمو الأعمال ورضى العملاء والموظفين.

[المصدر: www.ifac.org](http://www.ifac.org)

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يصدر نسخة عام ٢٠٢٢ من دليل الإصدارات الدولية لإدارة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة



نيويورك - أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC نسخة عام ٢٠٢٢ من دليل الإصدارات الدولية لإدارة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، حيث يشمل هذا الإصدار مجموعة من معايير إدارة الجودة الجديدة والمنقحة الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وهي:

- المعيار الدولي لإدارة الجودة ١ « إدارة الجودة للشركات التي تُجري عمليات التدقيق أو المراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة».
- المعيار الدولي لإدارة الجودة ٢ « المراجعات على جودة العمليات».
- معيار التدقيق الدولي ٢٢٠ (مُنقح) « إدارة الجودة عند تدقيق البيانات المالية».
- التعديلات التوافقية واللاحقة على معايير التدقيق الدولية الأخرى والناشئة عن مشروع إدارة الجودة.
- التعديلات التوافقية واللاحقة على المعايير الأخرى الصادرة عن مجلس معايير التدقيق بسبب معايير إدارة الجودة الجديدة والمنقحة.

خاصة - تدقيق البيانات المالية للمجموعة (بما في ذلك أعمال مدققي العناصر)».

التعديلات التوافقية واللاحقة على المعايير الدولية للتدقيق الأخرى والناشئة عن المعيار الدولي للتدقيق ٦٠٠ (المنقح ٢٠١٩).

[المصدر: www.ifac.org](http://www.ifac.org)

- المعيار الدولي للخدمات ذات العلاقة ٤٤٠٠ (المنقح) « عمليات تنفيذ إجراءات متفق عليه».
- وقد أدرجت المعايير التالية، التي لم تُفعل بعد في هذا الإصدار من الدليل، في آخر الجزء الأول:-
- المعيار الدولي للتدقيق ٦٠٠ (المنقح) « اعتبارات



القطاع العام يحتاج للاستعداد لتقارير الاستدامة وتحديات التأكيد



International Public
Sector Accounting
Standards Board®

مواجهة سياساتها وإنفاقها لتحديات الاستدامة.

وفي تصريح لرئيس شؤون القطاع العام في الاتحاد الدولي للمحاسبين «لورا ليكا» قالت: «إن صناع السياسة وغيرهم من الأطراف المعنية، بما في ذلك الجمهور العام، بحاجة للمعلومات التي تمكنهم من استيعاب أثر القطاع على التنمية المستدامة.» وأضافت: «من المهم أن تقدم تقارير الاستدامة إفصاحات عالية الجودة يمكن الاعتماد عليها في صناعة القرار ومعدة وفقاً للمعايير المتعارف عليها دولياً في إعداد التقارير والإفصاح.»

وبتطور تقارير الاستدامة، ستزداد الحاجة للتأكيد الخارجي المستقل على تلك التقارير لبناء الثقة في المعلومات المفصح عنها. ورأى المشاركون في اجتماعات المائدة المستديرة أن هيئات التدقيق العليا والمحاسبة تأخذ زمام المبادرة، بناءً على خبرتها في مراجعة التقدم نحو التنمية المستدامة.

وفي تصريح لنائب المدير العام في المنظمة الدولية لهيئات المحاسبة العليا «أرشانا شيرسات» قالت: «إن هيئات التدقيق العليا تلعب دوراً محورياً في تقديم إضاءات مستقلة وموضوعية بخصوص معلومات الاستدامة التي يولدها القطاع العام.» وأضافت: «إن تحديد الأشكال الملائمة للتأكيد أو الثقة وإشراك الأطراف المعنية وتطوير جدارات التدقيق من أجل تدقيق معلومات الاستدامة هو أمر مهم لبناء ثقة الجمهور العام.»

يمكنك قراءة الملخص التنفيذي من على هذا [الرابط](#)
جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين

www.accaglobal.com

المنظمة الدولية لمؤسسات المحاسبة العليا

www.idi.no

الاتحاد الدولي للمحاسبين

<http://www.ifac.org>

المصدر: www.ifac.org

نيويورك – قرر مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام المضي قدماً في إعداد معايير الاستدامة الخاصة بالقطاع العام متخذاً معيار الإفصاحات المتعلقة بالمناخ كخطوة للبداية.

ويأتي هذا القرار في ظل تزايد حجم الزخم على الصعيد العالمي بخصوص تقارير الاستدامة والتأكيد عليها في القطاع العام، حيث يمكن للعاملين في المجال المالي والمدققين الذين يعملون في المؤسسات الحكومية والقطاع العام وهيئات التدقيق العليا (مكاتب المدققين العاميين ومحاكم الحسابات وغيرها) البرهنة على الريادة في هذا الموضوع بأن يدفعوا بإعداد تقارير شفافة والتأكيد عليها فيما يخص الإنفاق والإجراءات اللازمة لمواجهة تحديات الاستدامة.

وخلال المنتدى الاستثماري العالمي الذي عقد في أبوظبي في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر، أطلقت ثلاث جهات عالمية وهي جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين والاتحاد الدولي للمحاسبين والمنظمة الدولية لمؤسسات المحاسبة العليا **ملخصاً** للمقدمة المرتقبة التي يعملون عليها معاً بخصوص الاستدامة والتأكيد في القطاع العام.

وبناءً على أعمالهم المستمرة والاجتماعات الدولية الأخيرة مع خبراء التدقيق وإعداد التقارير في القطاع العام، يدعو التقرير للتركيز على مبدأ التنمية المستدامة: «تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتهم.» ويوضح التقرير معنى تقارير الاستدامة والتأكيد عليها في القطاع العام، وسبب أهميتها، والمبادئ الرئيسية التي على الحكومات وهيئات التدقيق العليا وغيرها من الجهات التابعة للقطاع العام مراعاتها في خضم هذه الرحلة.

وفي الكلمة التي ألقته «ماجي ماكغي» المدير التنفيذي للاستراتيجية والحوكمة في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين/ الأمم المتحدة وذلك في ندوة عن تطوير تقارير الاستدامة في القطاع العام نظمتها الجمعية المذكورة قالت:

«إن المستقبل المستدام للجميع هو الشغل الشاغل في جميع الأنشطة الحكومية. وفي نفس الوقت تلعب الحكومات دوراً محورياً في تأسيس الحوكمة الجيدة: الأطر المؤسسية والسياسية والتنظيمية التي يعمل من خلالها المجتمع. ولذا فإن الحكومات والجهات الأخرى التابعة للقطاع العام لا بد أن تكون قادرة على قياس وإعداد التقارير عن كيفية



PROPOSED ISSA 5000: IAASB's Global Outreach Campaign

On August 2, the IAASB launched a public consultation on its landmark proposed global sustainability assurance standard, International Standard on Sustainability Assurance (ISSA) 5000. General Requirements for Sustainability Assurance Engagements. It also committed to an extensive, high-level outreach plan to ensure broad stakeholder input to improve both the quality of and trust in the final standard. This plan included in-person roundtables around the world, virtual webinars for global audiences, and regional and national meetings with regulators and oversight bodies.

These are the results of this unprecedented outreach campaign.



500+ TOTAL
participants including assurance practitioners (both accountants and other professionals), investors, corporate preparers, policy makers, regulators, NGOs and professional bodies.



22 additional hours
of discussion & feedback
AT
16+ high-level meetings
around the world

46+ HOURS
of intense discussions



3 IAASB
GLOBAL WEBINARS



8 ROUNDTABLES
held on 6 continents

Brussels | Johannesburg | Kuala Lumpur
New York | São Paulo | Sydney
Tokyo | Toronto

In partnership with IOSCO, national
standard setters, and other regulators



15+
presentations
at conferences
and webinars



50+ media articles in
3 languages including

FT FINANCIAL TIMES | REUTERS
Bloomberg | responsible investor

التأكد (من المحاسبين وغيرهم)، والمستثمرين وصناع السياسة ومعدّي الشركات والجهات التنظيمية والمنظمات غير الهادفة للربح والجهات المهنية.

- أكثر من ٤٦ ساعة من المناقشات المكثفة.
- ٣ ندوات عبر الإنترنت أجراها المجلس.
- ٨ اجتماعات طاولة مستديرة عقدت في ٦ قارات، بروكسل وجوهانسبرج وكوالالمبور ونيويورك وساو باولو وسيدني طوكيو وتورنتو، وذلك بالشراكة مع المنظمة الدولية للأوراق المالية.
- أكثر من ١٥ عرض تقديمي في مؤتمرات وندوات عبر الإنترنت.
- أكثر من ٥٠ مقالة نشرت بثلاث لغات في «فاينانشال تايمز» و«رويترز» و«بلومبرج» و«ريسبونسيبول انفستور» وغيرها.

المصدر: www.ifac.org

نيويورك- أطلق مجلس معايير التدقيق والتأكد الدولي في ٢ أغسطس/ آب استشارات عامة بشأن معياره المقترح الجديد، المعيار الدولي للتأكد على الاستدامة ٥٠٠٠، المتطلبات العامة لعمليات التأكد على الاستدامة.

وبدأ المجلس في وضع خطة لحملة توعية موسعة وعالية المستوى لضمان الاطلاع على إسهامات فئة واسعة من الأطراف المعنية لتحسين جودة المعيار النهائي والثقة فيه في آن معاً.

وقد أدرجت هذه الخطة في اجتماعات شخصية تمت على مستوى العالم، وندوات عبر الإنترنت لجمهور عالمي، واجتماعات إقليمية ومحلية مع الجهات التنظيمية والإشرافية.

وقد تحققت نتائج غير مسبوقة لحملة التوعية منها:-

- أكثر من ٥٠٠ مشارك بمن في ذلك ممارسي

جمعية المحاسبين العربيين للفحاسبين القانونيين (الأردن)

The Arab Society of Certified Accountants (Jordan)

Member of TAG-Foundation

عضو في طلال أبوغزاله فاؤندينشن



معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام 2022 حالات عملية على معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

~~80~~ US\$

55 US\$



مجاناً

مختصر عن كتاب الحالات العملية على معايير
القطاع العام



asca.jordan@iascasociety.org



ASCAsociety



TAGTech

PRODUCTS

- Intel Core i5
8th Generation
- 8 GB RAM
DDR4
- 256 GB SSD



FLIP

- Intel® Core i7
10th Generation 1065G7
- 8 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD
+ 512 GB SSD



PRO

- Intel Celeron N4100
- 4 GB LPDDR3
- 256GB SSD
+ 64GB EMMC



UNI

- Intel® Core i3
10th Generation 1005G1
- 4 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD



EDU

- Intel® Core i7 10th
Generation 10510U
- 8 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD
+ 1 TB HDD



PLUS I

- Intel® Core i7 10th
Generation 10510U
- 8 GB RAM
DDR4
- 128 GB SSD
+ 512GB HDD



PLUS II

- Intel® Core™ i7
1255U
- 8 GB RAM
DDR4
- 256 GB SSD
+ 1 TB HDD

Intel® Iris®
Xe Graphics

4500 mAh

AX (wifi 6) BT 5.1

PLUS III
7022

New





Intel® Core™ i5
1235U



Intel® Iris®
Xe Graphics



8 GB RAM
DDR4



5000 mAh



256 GB SSD
+ 1 TB HDD



AC WIFI
BT 4.2

PLUS III

5022

New



Spreadtrum
SC7731E Quad-core



2 GB



32 GB



TAG-TAB Kids II



MediaTek MTK
8788 octa-core



8 GB



128 GB



TAG-TAB III



Front: 16 MP
Rear: 20 MP



6 GB



128 GB



**TAG-PHONE
Special**



Spreadtrum
SC9863 Octa-core



4 GB



64 GB



TAG-DC



Front: 8 MP
Rear: 16 MP



4 GB



128 GB



**TAG-PHONE
Plus**



Front: 16 MP
Rear: 16 MP



6 GB



128 GB



**TAG-PHONE
Advanced**

TAGTech.Global Building 7, Abdel Rahim Al-Waked Street, Shmeisani, Amman, Jordan
TAGUCI Building 104 Mecca Street, Um-Uthaina, Amman, Jordan

+962 65100 250 info@tagtech.global For More Information: www.tagtech.global

لمزيد من المعلومات

هاتف : ٥١٠٠٩٠٠ (٠٩٦٢-٦)

فاكس : ٥١٠٠٩٠١ (٠٩٦٢-٦)

الموقع الإلكتروني iascasociety.org
ascajordan.org

بريد إلكتروني

asca.jordan@iascasociety.org

salouri@iascasociety.org

www.facebook.com/ASCAociety

هذه النشرة تصدر عن

المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين (IASCA 2023) ©
يسمح بإعادة النشر شريطة توثيق المصدر